Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 6, Supplement 1, 2024

Deanship of Scientific Research

The Impact of Regional and International Challenges on Jordanian Politics (2017-2022)

Naser Tahboub*

Department of International Relations, Diplomacy and Regional Studies, Prince Al Hussein Bin Abdullah II School of International Studies, The University of Jordan, Amman, Jordan

Received: 24/7/2023
Revised: 5/11/2023
Accepted: 11/12/2023
Published: 15/12/2024

* *Corresponding author:*
Naser1tahboub@gmail.com

Citation: Tahboub, N. (2024). The Impact of Regional and International Challenges on Jordanian Politics (2017-2022). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(6), 91–101. https://doi.org/10.35516/hum.v51i6.5297

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to examine the dangers and threats posed by the Israeli right-wing on Jordan's national security. It also examines the impact of reduced international support for Jordan and sheds light on the long-term political, security, and economic impact of the Syrian crisis.

Methods: The study employs a descriptive-analytical methodology to examine external challenges with the most significant impact on Jordan's security and vital interests. It analyses these challenges and evaluates their adverse effects on Jordan politically and economically. Additionally, it identifies potential political steps to safeguard Jordanian interests.

Results: The study reveals that the Israeli society, based on recent election results, is increasingly leaning towards right-wing extremism, presenting a compounded threat to Jordan. It also highlights the strategic nature of Jordanian-American relations, exemplified by the increased American support. Furthermore, the Russian-Ukrainian war and the Syrian crisis have had compounded economic and political ramifications for Jordan.

Conclusions: The study concludes by emphasising the importance of Jordan's expansion of Arab and international alliances, enabling it to protect its interests amid the volatile international political landscape. Additionally, it underscores the pivotal role of economic stability as an indicator of political stability.

Keywords: Jordan, regional challenges, international challenges, Israeli right-wing, Syrian crisis, political stability, economic stability.

أثر التحديات الإقليمية والدولية على السلوك السياسي الأردني (2017-2022)

ناصر محمود احمد طهبوب

العلاقات الدولية والدبلوماسية والدراسات الإقليمية، كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى توضيح وبيان الأخطار والتهديدات التي يشكلها اليمين الإسرائيلي على الأردن وأمنه القومي، وكذلك بيان تأثير تراجع الدعم الدولي على الأردن، وتسليط الضوء على الآثار التي تخلفها الأزمة السورية على الأردن سياسيًا و امنيًا واقتصاديًا بعد أكثر من عشر سنوات على اندلاعها، واقتراح مجموعة من الآليات التي من شأنها تعزيز الدور الأردني ومعالجة العوامل المؤثرة فيه .

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث سعت الدراسة إلى اختيار مجموعة من التحديات الخارجية الأكثر تأثيرًا على أمن الأردن ومصالحه العليا، ومحاولة توضيح هذه التحديات و الوقوف على آثارها السلبية على الأردن سياسيًا واقتصاديًا، ومحاولة ايجاد جملة من الخطوات السياسية الممكنة للحفاظ على المصالح الأردنية.

النتائج: بينت الدراسة أن المجتمع الإسرائيلي واستنادًا لمركز الاقتراع يتجه نحو اليمين، مما يشكل تهديدًا مضاعفًا على الأردن، وعلى صعيد العلاقات الأردنية الأمريكية فإن زيادة الدعم الأمريكي للأردن يُظهر استراتيجية العلاقة بين الأردن والولايات المتحدة، وعلى صعيد العلاقة الأردنية الأوروبية فقد القت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على الأردن من حيث الأثر الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى الآثار التي تخلفها الأزمة السورية، وكذلك التغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية لدول الخليج والتي أثرت على الأردن.

الخلاصة: خلُصت الدراسة إلى أهمية التوسع سياسيًا من حيث التحالفات عربيًا ودوليًا ليصبح الأردن قادرًا على التعبير عن مصالحه وحمايتها في ظل حقل السياسة الدولية المضطربة، وأهمية الاستقرار الاقتصادي كأحد مؤشرات الاستقرار السياسي.

الكلمات الدالة: الأردن، التحديات الإقليمية، التحديات الدولية، اليمين الإسرائيلي، الأزمة السورية، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

يواجه الأردن منذ نشأته تحدياتٍ اقتصادية وسياسية ناجمة عن شح الموارد، وحالة عدم الاستقرارالإقليمي الناتجة عن الأحداث والتداعيات السياسية التي تعيشها البيئة المحيطة في الأردن، ومع مرور الوقت وبسبب التبدلات والتطورات التي يشهدها النظام الدولي وتعدد قوى الإقليم وتضارب مصالحها، أصبحت تشابكات السياسة الدولية وتقاطعاتها مصدر تأثيرٍ على الأردن،وهنا تحاول الدراسة قراءة أثر عددٍ من التحديات الخارجية الأشد خطرًا على أمن الأردن،في محاولةٍ لتقديم جملةٍ من التوصيات التي قد تكون ناجعة في الحد من تأثير البيئة المحيطة وجعلها أكثر استجابةً للمصالح الأردنية، وفي ضوء ما سبق تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هي الأخطار و التهديدات التي يشكلها اليمين الإسرائيلي على الأردن و أمنه القومي؟
2- كيف يؤثر تراجع الدعم الدولي في الأردن؟
3- ما هي آثار الأزمة السورية على الأردن بعد أكثر من عشر سنوات على إندلاعها؟
4- ما هي آليات تعزيز الدور الأردني ومعالجة التحديات المؤثرة فيه؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بأن هناك علاقة ذات دلالة ارتباطية بين كفاءة وفاعلية السياسة الخارجية و الدبلوماسية بأشكالها المختلفة، مع تداعيات وتطورات السياسة الدولية، حيث أن ضعف تكيف السلوك السياسي مع تطورات السياسة الدولية من شأنه التأثير على الأردن ومصالحه.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة نتيجة اشتداد وتعاظم الآثار السلبية التي خلّفتها البيئة الإقليمية و السياسة الدولية في التعاطي معها على الأردن، فبالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات، على الربيع العربي وتداعياته، وبعد إعادة انتخاب نتنياهو على رأس الحكومة الإسرائيلية، ونتيجة زيادة درجة التأثير الذي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي، فقد أصبح من الضروري الوقوف على أثر عددٍ من التحديات الخارجية على الأردن.

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان الأخطار و التهديدات التي يشكلها اليمين الإسرائيلي على الأردن و أمنه القومي،
2- بيان تأثير تراجع الدعم الدولي على الأردن
3- تسليط الضوء على الآثار التي تخلفها الأزمة السورية على الأردن سياسيًا و امنيًا و اقتصاديًا بعد أكثر من عشر سنوات على اندلاعها.
4- اقتراح آليات لتعزيز الدور الأردني و معالجة العوامل المؤثرة فيه.

الدراسات السابقة

خلال السنوات الماضية ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت قراءة وتشخيص أثر التحديات الخارجية على الأردن، ومن هذه الدراسات:

1- ابو دامس، زكريا، العتوم، نبيل، (2017)، دينامية السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع التحديات الإقليمية (2010-2015)، و التي هدفت إلى تحليل عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي للأردن، في ضوء ما شهده الأردن من تحدياتٍ داخلية وخارجية، وكذلك توضيح سمات السياسة الخارجية، و أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الأردن و طرق التعاطي معها،و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض و تحليل المعلومات على نحو واقعي بالاستعانة بإطار النظم لتحليل أثر المتغيرات في عملية صنع القرار السياسي. وخلُصت الدراسة لعدة نتائج منها أن أبرز تحديات صانع القرار السياسي هي القدرة على الموازنة بين ما لديه من إمكانات وما يواجه من تحديات، كما ان أحد عوامل حفاظ الأردن على مكانته الدولية هو ثباته على المرتكزات القائمة على القيم الإنسانية و الأخلاقية.

2- البريزات، محمود مبارك، (2021)، خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء صفقة القرن إقليميًا ودوليًا، وهدفت الدراسة إلى التعريف بصفقة القرن وأهم ما جاءت به من بنود وأنعكاساتها على الأردن والقضية الفلسطينية، وكذلك التعرف على مواقف بعض الأنظمة العربية من الصفقة، واستخدمت الدراسة كل من المنهج الوصفي التحليلي سعيًا للإحاطة بمختلف الظواهر المتعلقة بالدراسة والمنهج التاريخي بهدف الوقوف على الأحداث التي حدثت في الماضي والوقوف على الأحداث المتشابهة وعقد المقاربات في محاولة الوصول لفهمٍ أدق، أما المنهج الاستشرافي فقد جاء

استخدامه لمعرفة خيارات ورؤى السياسة الخارجية الأردنية في ظل تعدد الاحتمالات المتعلقة بمواجهة صفقة القرن،وقد خلُصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز العلاقات العربية و الإسلامية و الدولية بما يخدم التوجهات والمصالح الأردنية، والعمل على تطوير الخطاب الإعلامي لوسائل الإعلام عبر التوعية بمخاطر وتبعات الصفقة، والعمل على تقوية الجبهة الداخلية.

3- بولشفار، عبدالمالك، (2017) تداعيات الأمن السوري على الأمن الإقليمي: الأردن دراسة حالة هدفت الدراسة إلى التعريف بآثار أزمة اللجوء السوري على الأردن أمنيًا و اقتصاديًا و اجتماعيًا، كما سلطت الضوء على المواقف الدولية من الأزمة السورية،واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال تركيز مجمل البحث على الأزمة السورية، و المنهج التاريخي من خلال الرجوع لجذور الأزمة السورية وخلصت الدراسة إلى ضرورة مساهمة الأردن في تسوية الأزمة للحد من تدفق اللاجئين، و التعامل معها على نحو مؤسسي للحد من آثارها على الأردن، و العمل على صياغة استراتيجية عربية لتسوية الأزمة للحيلولة دون استمرار التدخل الدولي الذي سيعمل على تعقيد الأزمة في سورية.

4- Abu Odeh Adnan (2020) The Two-state Solution and Its Dual Significance for the Palestinian People and the Hashemite kingdom of Jordan هدفت الدراسة إلى استعراض الجهات الفاعلة في عملية السلام، وتوضيح الخلفية التاريخية لحل الدولتين وموقف اسرائيل منه، كما حاولت توضيح الأدوار التي يجب على الأردنيين و الفلسطينين القيام بها في ظل ما يواجهون من تحديات، و استخدمت الدراسة المنهج التاريخي من خلال تركيزها على الخلفية التاريخية لعملية السلام، و خلصت الدراسة إلى أهمية تفعيل الادوار الدبلوماسية الاردنية و الفلسطينية لحشد المواقف العربية من حل الدولتين، و التأكيد على وقف الاستيطان، الذي يجعل إقامة دولة فلسطينية متصلة الاجزاء أمرًا صعبًا بالتالي فحل الدولتين يجب أن يبدأ بالتركيز على وقف الاستيطان.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث سعت الدراسة إلى اختيار مجموعة من التحديات الخارجية الأكثر تأثيرًا على أمن الأردن ومصالحه العليا، و محاولة توضيح هذه التحديات و الوقوف على آثارها السلبية على الأردن سياسيًا و اقتصاديًا، و محاولة ايجاد جملة من الخطوات السياسية الممكنة للحفاظ على المصالح الأردنية.

الإطار المفاهيمي للدراسة

في ظل تطور حقل العلاقات الدولية و زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول، و الذي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة درجة التأثر و التأثير فيما بينها سياسيًا و اقتصاديًا.أي أن السياسة الخارجية التي تتبعها الدولة و التي تهدف من خلالها في المقام الأول إلى تحقيق مصالحها ستؤثر على بقية الدول و على نحو أكبر الدول المحيطة بها، و في هذا الجانب يُشار إلى ما يُعرف بالسياسة الدولية و التي تختلف عن السياسة الخارجية و هنا لا بد من توضيح مفهومهما.

السياسة الخارجية عُرفت عدة تعريفات حيث عرفها "مارسيل ميرل"بأنها "ذلك الجزء من العمل الرسمي للسلطة التنفيذية داخل الدولة و الذي يستهدف الخارج لمعالجة مشاكل مطروحة ما وراء الحدود"،كذلك فالسياسة الخارجية لا تقوم على النشاط المستمر فقد تتجه نحو الجمود و الابتعاد عن البيئة الخارجية، بصورة عامة فإن السياسة الخارجية و من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة يمكن تقديم تعريفا شاملا لها،على أنها مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي،وفقا لبرنامج يسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية و تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، مع التنويه إلى أنها تتأثر في البيئتين الداخلية و الخارجية.

السياسة الدولية فيعرفها "حامد ربيع" بأنها "التفاعلات و الاشتباك الذي قد يحدث بين الوحدات السياسية نتيجة الاختلاف في الأهداف و القرارات التي تتخذها هذه الوحدات"، إذًا فالسياسة الدولية هي مجموع تفاعل السياسة الخارجية لعدة دول و ليس بالضرورة أن تؤدي إلى الصدام، أي أن السياسة الدولية أكثر شمولًا من السياسة الخارجية(عربي لادمي، 2016).

أهداف السياسة الخارجية

في ضوء ما يمكن أن تحدثه السياسة الدولية و التي هي نتيجة لتفاعل السياسة الخارجية للفاعلين الدوليين وبخاصة الدول، فإن هناك أهداف عامة تسعى الدول لتحقيقها "فمورجنثاور"أوضح ان الهدف العام للدولة هو الحصول و الوصول الى القوة، في حين اشار "روبرت كانتور" إلى أن الهدف الأساسي هو حفاظ الدولة على ذاتها و أمنها القومي عبر تحقيق ما يلي:

1- حماية السيادة الوطنية و دعم الأمن القومي و حماية إقليم الدولة
2- زيادة قوة الدولة عبر تعزيز قدراتها الاقتصادية و العسكرية و نفوذها السياسي لتتمكن الدولة من السيطرة على مصيرها.
3- الحفاظ على الثقافة الوطنية و حمايتها من الخطر الخارجي.
4- الحفاظ و تعزيز سمعة و هيبة الدولة على الصعيد الدولي (الوريكات، 2016)

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للأردن

من خلال تعريف السياسة الخارجية و السياسة الدولية تظهر مجموعة من العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية للدولة و هذه العوامل هي: إمكانات الدولة و المتمثلة بمواردها الاقتصادية و حجم تحالفاتها الخارجية فموارد الدولة تلعب دورًا في صنع سياستها الخارجية وتحديد مواقفها، و هناك أيضًا التحديات الداخلية و الخارجية كتداعيات الصراعات و شح الموارد حيث تشكل هذه التحديات عقبةً أمام صانع القرار و السياسة الخارجية للدول (أبو دامس، العتوم، 2017).

أردنيًا فإن الموقع الجيوسياسي للأردن و وقوعه على حدود سورية و العراق و فلسطين فهذه الدول الثلاث مليئةٌ بالصراعات و على رأسها الصراع العربي الإسرائيلي و القضية الفلسطينية، و التي أثرت و تؤثر تداعياتها على الأمن القومي الأردني، و هناك أيضًا في الجانب العراقي و الذي أصبح بعد عام 2003 يشكل ضغطًا أمنيًا على الأردن بسبب انتشار التنظيمات الإرهابية و النفوذ الإيراني الذي تغلغل في العراق، أما الأزمة السورية فهي ذات تأثير مباشر على الأردن سياسيًا و أمنيًا و اقتصاديًا و خدميًا.

يُذكر أن الأردن تاريخيًا قد لعب أدوارًا سياسية و دبلوماسية كان لها أثرها و بخاصة في الصراع العربي الإسرائيلي وحربي الخليج، بيد أن هذا الدور تأثر نتيجة الضغوط الداخلية و منها الضغوط الاقتصادية فالأردن أصبح أكثر تأثرًا بسبب ما تعيشه البيئة الإقليمية حتى أنه تأثر في الأزمة الخليجية التي امتدت بين عامي 2017 و2020.فقد حاول الأردن بالرغم من الضغوط التي تعرض لها أن يبقى محافظًا على علاقاتٍ متوازنة و عدم الانخراط في أيٍ من الاتجاهين سعيًا للحفاظ على مصالحه الاستراتيجية(باكير، 2022).

من الواضح أن سياقات و متغيرات السياسة الدولية تعد الأكثر تبدلًا من وقتٍ لآخر و السبب في ذلك يعود للتفاعلات و حالات الصدام التي تشهدها السياسة الخارجية للدول، إضافة إلى وجود صراعات تجعل الواقع السياسي أكثر اضطرابًا مما يجعل اتخاذ القرار في ضوء برنامج الدولة و مبادئها التي تحكم سياستها الخارجية اكثر صعوبة و تشكل تحديًا أمام صنع السياسية الخارجية من أجل الوصول لأهدافها، خاصة و أن هناك عدة ثوابت تحكم السياسة الخارجية و تُصاغ في ضوئها و هي على النحو التالي:

1- السلوك السياسي الملتزم بميثاق الأمم المتحدة و الذي يقوم على احترام سيادة الدول و عدم التدخل بشؤونها الداخلية، و الدعوة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية و تجنيب الشعوب ويلات الحروب.
2- مركزية القضية الفلسطينية و إيجاد حل عادل وشامل و تحقيق السلام القائم على أساس إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، و رفض أية تسوية على حساب الأردن و حقوق الشعب الفلسطيني.
3- اتباع الوسائل السلمية و الدبلوماسية و السعي لإقامة علاقات متوازنة مع كافة الاطراف الإقليمية و الدولية، حيث عُرف الأردن تاريخيًا بإتباعه سياسة الحياد الإيجابي و الانفتاح على كافة الاطراف لتسوية أية نزاعات و السعي لعدم تفاقمها (البريزات، 2021).

بالنظر إلى مرتكزات السياسة الخارجية و ما تواجهه من تحديات قلة الموارد الاقتصادية التي تؤثر بإتجاهين الأول داخلي يتمثل في زيادة الضغوط الاقتصادية و الثاني خارجي يتمثل بقدرة الدولة على فرض أولوياتها في ظل ضعف أداتها الاقتصادية،فالاقتصاد و ما يرتبط به من مساعدات اقتصادية تقدمها الدول يُعَدّ أحد أدوات السياسة الخارجية، أما التحدي الثاني و المتمثل بالبيئة الخارجية وصراعاتها التي تؤثر على الأردن و مصالحه.

أولًا: الضغوط الإسرائيلية على الأردن بسبب موقفه من القضية الفلسطينية

قبل الحديث عن الضغوط التي تفرضها التغيرات في الطبقة السياسية الإسرائيلية، لابد من التذكير إلى أن هناك موقفًا أردنيًا واضحًا يتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية و عاصمتها القدس الشرقية و الالتزام بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إضافة إلى صون و حماية الوصاية الهاشمية على المقدسات في مدينة القدس، و رفض الوطن البديل و في هذا السياق تجدر الإشارة إلى اللاءات الملكية الثلاث و هي لا للتوطين و لا للوطن البديل و القدس خطٌ أحمر و قد شكلت هذه اللاءات ثوابت أردنية في مواجهة صفقة القرن.

و في ظل صعود اليمين المتطرف في إسرائيل تتعاظم الضغوط و التهديدات التي يتعرض لها الأردن و الفلسطينيين، فالمعسكر الحاكم في إسرائيل لا يعترف بحق الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة، كذلك كان العام 2022 من الاعوام الأكثر دمويةً بحق الفلسطينيين منذ العام 2005 وفقًا لمنسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط "نور وينسلاند" فإن 125 فلسطينيًا استُشهد في القدس و الضفة الغربية، فيما يتعلق بالاستيطان فنسبة المستوطنات في الضفة وصلت إلى 6% من مساحتها و يقيم فيها أكثر من مليون مستوطن (عايش، 2022).

على صعيد مدينة القدس صادقت الحكومة الإسرائيليةعلى إقامة 2635 وحدة استيطانية، و قد ساهم صعود اليمين المتطرف للحكومة الإسرائيلية التي يترأسها نتنياهو في تسهيل إجراءات الاستيطان فقد اتفقت الأحزاب اليمينية المؤتلفة في الحكومة على إلغاء التسلسل في عملية اتخاذ قرار البناء الاستيطاني؛ حيث كان طلب البناء يُوقع من قبل مجلس المستوطنات للإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة، و من ثم يتم رفعه للحكومة

ليحصل على الموافقة السياسية عليها. و مع الائتلاف الحكومي سيكون مجلس المستوطنات هو صاحب القرار دون الحاجة للموافقة من جانب الحكومة. و إضافة لما سبق هناك قرار حكومي إسرائيلي آخر بتفعيل قرارات عسكرية عبر ضم المناطق الفاصلة بين المستوطنات و البؤر الاستيطانية القريبة في حال شرعتها مما يؤدي لمضاعفة المساحات التي تُقام المستوطنات عليها (نوفل، 2023).

كما تعمل إسرائيل على ضم الضفة الغربية عبر فرض سيادتها على مناطق ما عُرف في اتفاق أوسلو بمناطق (ج) حيث صرح الوزير الفلسطيني "مجدي الصالح" أن إسرائيل تمنع الفلسطينيين من البناء و التوسع فيما يبلغ 60% من أراضي الضفة الغربية، إضافة لهدم مئات المنشأت السكنية بحجة عدم ترخيصها في مناطق (ج)، و أتت مخططات الضم لمناطق (ج) تنفيذًا لاتفاقات ائتلافية تفاهمت عليها الأحزاب اليمينية المُشكلة للحكومة الإسرائيلية (تقرير موقع arabicnews.cn، 2023).

يرافق السياسات الإسرائيلية في الضفة و القدس إمعانٌ إسرائيلي في الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى و التي أصبحت مع وصول اليمين الأكثر تطرفًا للسلطة في إسرائيل وعودًا انتخابية و أجنداتٍ حكومية للوزراء الإسرائيليين فالتهويد للقدس بات محل إجماع من جانب الإسرائيليين.

تواجه القدس بصورة عامة ثلاثة أخطار رئيسية تتمثل بما يلي:

1- تحضير الجانب الإسرائيلي لقواه العسكرية و السياسية و الأمنية من أجل تحقيق حلم الحركة الصهيونية بتحويل مدينة القدس و المسجد الأقصى لتراثٍ يهوديٍ خالص.
2- تهويد التاريخ المرتبط بمدينة القدس و المسجد الأقصى فهناك أكثر من 3700 معلم فلسطيني تم ضمه لوزارة التربية و التعليم الإسرائيلي،و قد استمرت عمليات الإقتحام للمسجد الأقصى من أجل التقسيم و التهويد.
3- التخطيط لإنهاء دور الأوقاف الإسلامية و الوصاية الهاشمية على القدس، و من أبرز الشواهد على ذلك وقف عمليات الترميم الهاشمية، و الاستمرار في حفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى و التي نخرت 64 حفرية في البلدة القديمة منذ عام 1967، و قد أدت هذه الحفريات لإيجاد الأنفاق وبناء المعابد التي من شأنها علاوة على تهديد المسجد الأقصى طمس الهوية الفلسطينية و الدينية للقدس (رزق، 2023).

إن الخصوصية التي تفرضها العلاقة التاريخية التي تربط الأردن بالقضية الفلسطينية، تؤكد على أن الحل العادل هو مصلحة أردنية مرتبطةٌ بالأمن القومي للأردن، و أن أي تراجعٍ للقضية الفلسطينية يشكل خطرًا استراتيجيًا على الأردن، فالأردن طرفٌ أساسي في الصراع بكافة ملفاته، مما يعني أنه أحد أهم ملفات القضية الفلسطينية ارتباطًا بالأردن مع إنجراف إسرائيل نحو اليمين و حديثها المستمر عن يهودية الدولة و الذي يعني رفض حق العودة، فالعرب اليوم داخل الخط الأخضر يواجهون خطر الإبعاد و التميز العنصري في ظل زحف إسرائيل بإتجاه اليمين و مزيد من سياسات التهويد.

على صعيد ضم الأراضي فإن ضم أراضي غور الأردن في الجانب الفلسطيني و أراضي المستوطنات في الضفة تتم بأشكال مختلفة منها السيادة، السيطرة الأمنية عليها و التضييق على الفلسطينيين في الضفة و منعهم من البناء و التوسع في أراضيهم مما يشير إلى استمرار نتنياهو بمخططات حكوماته السابقة التي تحدث فيها عن ضم الضفة.

على صعيد ملف القدس و الوصاية الهاشمية فإن الخطاب الإسرائيلي ابتعد عن أي بوادر للحفاظ على دور الأردن، الذي تضمنته معاهدة وادي عربة، إضافة للاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى و محاولات التقسيم الزماني و المكاني المستمرة له.

من جهةٍ أخرى فإن عودة اللقاءات بين الأردن و إسرائيل خلال حقبة "بينيت- لبيد" لم تنعكس على الأرض فالاقتحامات و الاستيطان و التهويد في مدينة القدس و عموم الضفة لم تتوقف، كما لم تكن هناك تحركات لعملية السلام و حل الدولتين الذي يتبناه و ينادي به الأردن، إضافة لوعود نتنياهو الذي لا تربطه بالأردن أية علاقات ايجابية فمواقفه تجاه الأردن سواءً في حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان أو ما بعدها يجعل أي تقدم في العلاقات بين الملك عبدالله و نتنياهو أمرًا غير مطروح خاصة في ظل إمعان نتنياهو في سياسته المتطرفة، و عدم وفاءه بالتزاماته في العديد من القضايا ومنها وقف الاقتحامات التي يقوم بها المستوطنين للأقصى، و عدم تسليم الأردن لقطات كاميرات المراقبة المتعلقة بقضية اغتيال القاضي رائد الزعيتر.

يأتي تحالف الصهيونية الدينية الذي بات اليوم حليف نتنياهو بعد الانتخابات و الذي يؤمن بفكرة اسرائيل الكبرى و السيطرة الكاملة على الجبال الشرقية في وادي الأردن، حيث يرى هذا التحالف أن هذه الجبال هي جزءٌ من مملكتي التوراة " يهودا و السامرة"، ليعزز من حالة انعدام الثقة في العلاقات بين الأردن و الجانب الإسرائيلي الذي بات يستهدف الأمن القومي الأردني أكثر من أي وقتٍ مضى (تقرير موقع عربي، 2023).

من العوامل التي ترتبط بالصراع العربي الإسرائيلي و التي تشكل عاملًا ضاغطًا على الأردن اتفاقات السلام الإبراهيمية و التي وقعت بين اسرائيل و الإمارات و البحرين و من ثم تبعتها المغرب، فإن هذه الإتفاقات، و التي جاءت لجعل الخيارات الاقتصادية كأحد الحلول لدفعٍ مسارٍ سياسي لحل القضية الفلسطينية، إلا أنها أثرت على عملية السلام و أنهت التنسيق العربي المشترك في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالمبادرة العربية للسلام و التي عُرفت بمبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، فتوقيع اتفاقات سلام عربية إسرائيلية بمعزل عن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران

عام 1967 يعني إنهاء هذه المبادرة، من جهةٍ أخرى فإن الاتفاقات الابراهيمية و مجيئها بالتزامن مع صفقة القرن ظهرت وكأنها جزءً من الصفقة و التي يرفضها الأردن شكلًا و مضمونًا، إضافة إلى أن الاتفاقات شكلت مزيدًا من الضغوط الاقتصادية على الأردن فالدول الموقعة على هذه الاتفاقات تحاول إدماج الأردن بمشروعاتها الاقتصادية عبر الاستثمار بالعلاقات الثنائية مع الأردن فإتفاقيةإسرائيل و الأردن و الإمارات التي تنتج بموجبها الإمارات الكهرباء في الأردن و تبيعها لإسرائيل، و التي بدورها ستزود الأردن بالمياه المحلاة. فكان من الممكن تنفيذ هذا التبادل بين إسرائيل و الأردن قبل الاتفاقيات، و لكن مشاركة الإمارات جعلته أكثر فائدة اقتصاديًا وسياسيًا، إلا أنه و بالرغم من فائدته فهو يشكل ضغطًا على الأردن في ظل وجود حكومة يمينية تريد فصل القضية الفلسطينية عن حاضنتها العربية، في حين أن الأردن يؤكد دائمًا على العمق العربي للقضية الفلسطينية (سينغ،2022).

ثانيًا: الدعم الدولي للأردن سياسيًا و اقتصاديًا

شهدالعام 2022 تراجعًا في المنح الخارجية المقدمة للأردن بنسبة وصلت إلى 85% وفق النشرة الصادرة عن وزارة المالية لتبلغ 82 مليون دينار، في حين سجلت المنح في الوقت نفسه من العام 2021 خمسمائة و خمسة و خمسون مليون دينار،يُشار إلى أن الولايات المتحدة أكبر الدول دعمًا للأردن تليها المانيا و من ثم الاتحاد الأوروبي و اليابان و يُلاحظ تراجع الدعم الدولي و تغير أشكاله و آلياته و تحول منحه لتصبح منحًا مشروطة و مساعداته موجهة لقطاعاتٍ محددة.

اعلنت المانيا عن مساعدات قيمتها 413.9 مليون يورو خلال العامين 2022 و2023 و توزعت هذه المساعدات إلى مساعدات تنموية ثنائية للأردن بقيمة 318.4 مليون يورو، منها منح تعاون مالي لمشاريع تنموية بقيمة 179 مليون يورو و منح دعم تعاون فني لمشاريع تنموية بقيمة 89.4 مليون يورو و قروض تنموية في قطاع المياه بقيمة 50 مليون يورو، و ذلك إلى جانب تخصيص مساعدات إنسانية للعام الحالي بقيمة 95.5 مليون يورو لدعم الأردن في تحمل آثار اللجوء السوري (بيبرس، 2022).

إن التراجع في الدعم الغربي المقدم يعود لأسباب داخلية تتعلق بقدرة الدول المانحة على الاستمرار في تقديم المساعدات، خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية و آثارها السلبية التي تركتها خاصة في قطاع الطاقة، كما أن جائحة كورونا و ما خلفته من تداعيات ساهمت في انخفاض الدعم الذي تقدمه الدول المانحة، سياسيًا فهناك تغيير في آليات و معايير الدعم من جانب الجهات المانحة حيث أصبحت هناك قواعد وشروط تفرضها الجهات المانحة كالإشراف على ما تنفقه من دعم و تحويله إلى مشاريع محددة، و وضع شروط تتعلق بمستويات التقدم في مجالات الديمقراطية و حقوق الانسان، و من الاسباب الأخرى لتراجع الدعم الضغط على الأردن بسبب مواقفه السياسية من عدة قضايا و منها القضية الفلسطينية، و محاولة تهميش دوره الإقليمي الأمر الذي أدى لتقليص الدعم المقدم له (الجنيدي، 2023).

تُعَدّ الولايات المتحدة الداعم الأول للأردن و قد وقعت مع الأردن اتفاقية في أيلول من عام 2022 تتعهد واشنطن بموجبها بتقديم مساعدات سنوية للأردن بما لا يقل عن 1.450 مليار دولار، خلال الفترة الممتدة بين الأعوام 2023 – 2029، أي نحو 10.15 مليارات دولار على مدار سبعة أعوام، و تأتي هذه الإتفاقية لمساعدة الأردن بمواجهة تحديات المديونية و المياه و الطاقة و البطالة، و تُعَدّ هذه الإتفاقية هي الاطول بين الاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة من هذا النوع مع الأردن فقد سبقها ثلاثة اتفاقيات اثنتين كانت مدتهما ثلاثة سنوات، أما الثالثة فكانت مدتها خمس سنوات، كما أن الدعم المالي السنوي قد ارتفع من 600 مليون إلى أكثر من مليار و ربع ومن المتوقع أن يصل إلى مليار و450 مليون خلال السنوات السبع المُقبلة.

من الواضح أن الدعم الأمريكي للأردن ذات دلالات استراتيجية فهناك اهتمام أمريكي بالاستقرار و الأمن في الأردن فوزير الخارجية الأمريكي -أنتوني بلينكن- تحدث عن دور الأردن في استقرار المنطقة، حيث سيكون هناك دعم أمريكي للجيش يُقدر بـ400 مليون دولار، مما يؤشر على تزايد دور الأردن في حفظ الاستقرار في الإقليم و بالتالي تزايد الضغوط الأمنية و السياسية على الأردن و التي تتطلب دعمًا سياسيًا يرافقه الدعم الأقتصادي (معلوم، 2023).

على الصعيد السياسي تؤكد الولايات المتحدة منذ عقود أن هناك حلفاء لها في المنطقة، و عند الحديث عن الحلفاء و الاصدقاء في حقل العلاقات الدولية فإن ذلك يعني مراعاة مصالح هؤلاء الحلفاء سياسيًا اقتصاديًا، إلا أن ذلك لم يحدث من جانب الإدارة الأمريكية في تعاطيها مع الأردن و خاصة إبّان حكم الرئيس الجمهوري دونالد ترمب و الذي و بالرغم من انقضاء ولايته إلا أن سياسته الخارجية في التعاطي مع القضية الفلسطينية، ما تزال آثارها وتداعياتها قائمة، فنقل السفارة إلى القدس و الإعلان عن خطة للسلام (صفقة القرن). و الضغط على الأردن لسنوات من أجل القبول بها على الرغم أنها تنحاز للجانب الإسرائيلي في ملفات القضية الفلسطينية الرئيسية "القدس، اللاجئين، الحدود و الاستيطان"، و التي تتصل بالأمن القومي الأردني فهناك رفض و إلغاء لحق العودة مما يعني المسير باتجاه التوطين، إضافة إلى الاستمرار بالحديث عن ضم الأراضي بما في ذلك ضم غور الأردن، الأمر الذي يشكل تهديدًا لأمن الأردن و استقراره، خاصة و أن الدولة الفلسطينية التي تقترحها الصفقة على الفلسطينيين ليست دولة مكتملة الاركان.

إن الخطة الأمريكية للسلام و بالرغم من توقف الحديث عنها رسميًا إلا أنها شرحت الغايات الإسرائيلية التي تهدد الأردن على كافة المستويات، فضم غور الأردن الذي تحدث عنه نتنياهو وأصبح واحدًا من وعوده الإنتخابية، من شأنه قطع الاتصال بين الأردن و الفلسطينيين، و تهديد الوصاية الهاشمية على المقدسات، و في هذا السياق يُشار إلى أن الاستمرار في سياسات الاقتحام و دخول المستوطنين قد يؤدي إلى تقسيمٍ زماني و مكاني للمسجد الأقصى (الشباطات، 2021).

يستمر الجانب الأمريكي في دعم اسرائيل بالرغم من قدوم إدارة أمريكية جديدة فقد ظهر ذلك في تصريحات وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن بأن واشنطن ستلتزم في علاقاتها مع الجانب الإسرائيلي بالمعايير المتبادلة التي قامت على مدار العقود الماضية و أهم هذه المعايير هي التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل عند وضع سياساتها الداخلية و الخارجية، و بعد مرور أكثر من سنتين لم تعمل الولايات المتحدة على وقف سياسات اليمين الإسرائيلي التي تهدد المصالح الأردنية، ففي ظل التغيرات التي تشهدها اسرائيل بات من الضروري قيام الأردن بالضغط بإتجاه تغيير السياسات الأمريكية في التعاطي مع اسرائيل لما لها من آثار سلبية على الأردن(تقرير موقع عربي، 2023).

إن النظر إلى تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي و تطوراته المتعلقة بالحديث عن حلول اقتصادية تسبق الحل السياسي، من شأنها التأثير على الأردن، نتيجة ما تخلقه من ردود فعلٍ سلبية لدى الرأي العام شعبيًا وكذلك إثارة الهواجس من مدى نجاح الحل الاقتصادي قبل الوصول لحلٍ سياسي، لذلك يستمر الجانب الأردني بالتأكيد و على كافة المستويات على موقفه المتعلق بحل الدولتين و أهمية القدس، و عند الحديث عن الرأي العام فإنه و في ظل الظروف الاقتصادية التي يعيشها الأردن و أزمة الطاقة و فاتورتها التي تؤثر على نحو مباشر على الأردنيين فإن الحديث عن أية اتفاقات اقتصادية مع الجانب الإسرائيلي و خاصة تلك المتعلقة بالماء و الكهرباء و الغاز، من شأنها زيادة الضغط في الشارع الأردني ضد الحكومات و بالتالي التأثير على استقرار الأردن.

في ضوء ما سبق فإن الجانب الأمريكي يحاول دفع عجلة السلام الاقتصادي من خلال دعم الأردن، فمن الملاحظ أن الدعم الأمريكي للأردن لم يتوقف حتى إبّان فترة التوتر المتمثلة بولاية الرئيس الجمهوري دونالد ترمب، فالولايات المتحدة تحاول مساعدة الأردن اقتصاديًا بوصفه حليفًا استراتيجيًا و سعيًا للحفاظ على موقف سياسي أردني منسجم مع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة،

يجب التركيز و لفت الأنظار من جانب صانع القرار السياسي على أهمية استقرار الأردن كمتطلب أساسي لاستقرار منطقة الشرق الاوسط بكل ما فيها من مشاريع إقليمية، و هذا الاستقرار يرتبط بتطبيق حل الدولتين، و تحقيق قناعة دولية بذلك و بخاصة للولايات المتحدة يساهم في دعم الاردن سياسيًا و اقتصاديًا (Abdullah Sawalha,2020)

إن الحديث عن ضعف الدعم السياسي فإن ذلك ينطبق أيضًا على الدول الغربية فبالرغم من تأثر الأردن اقتصاديًا بتداعيات جائحة كورونا COVID-19 و الحرب الروسية الأوكرانية و تفاقم هذا التأثير المتمثل بارتفاع أسعار النفط و ارتفاع أسعار الفائدة من جانب البنك الفدرالي الأمريكي و التي تؤثر على نحو مباشر على أسعار الفائدة في الأردن، إضافة لارتفاع أسعار السلع و أجور الشحن عالميًا، فإن كل هذه النقاط تؤثر على نحو مباشر على الأردن من خلال زيادة الضغوط الاقتصادية على المواطن و بالتالي زيادة وتيرة الاحتجاج بسبب صعوبة الظروف المعيشية خاصة و أن أزمة الاقتصاد الأردني ليست جديدة فبين الأعوام 2016 و2019 بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي 2% و هذه النسبة لا تعد كافيةً من أجل خلق فرص العمل و خفض نسب البطالة خاصة بين الشباب،و زيادة الأعباء الاقتصادية و المالية كالعجز في الموازنة و عدم تحسن الميزان التجاري بسبب ما يعيشه الإقليم من أزمات تجعل التبادل التجاري مليئٌ بالتحديات الأمنية و الاقتصادية، بالنسبة للمديونية ارتفعت المديونية في العام 2022 لتصل إلى 41,75 مليار دولار في حين سجلت المديونية في نهاية العام 2021 وفق بيانات وزارة المالية 40,48مليار دولار أي أن المديونية ارتفعت بنسبة 3% خلال العام 2022، و يرتفع تحدي زيادة المديونية في ظل انخفاض مستوى المنح و اتساع دائرة المشروطية المتعلقة بالقروض مما يُكلف الأردن مزيدًا من الضغوط السياسية الأمر الذي يؤثر في قدرة الأردن على لعب أدواره الأساسية التي يفرضها موقعه لتحقيق الاستقرارفي المنطقة.

ثالثًا: أثر الأزمة السورية على الأردن

مضت أكثر من عشر سنوات على اندلاع الحرب في سورية، و بالنظر لموقع سورية في جوار الأردن فإن الأخيرة تعرضت لكافة الآثار السلبية التي تخلفها الصراعات المسلحة بدءً من موجات اللجوء السوري التي بدأت مع بدايات الاحتجاجات حيث أن بدايتها كانت من منطقة درعا القريبة من الحدود الأردنية السورية، و اليوم تجاوز عدد اللاجئين السورين في الأردن 1,3 مليون لاجئ، مما يشكل ضغطًا على كافة الأصعدة اقتصاديًا و اجتماعيًا و أمنيًا.

على الصعيد الاقتصادي فإن الضغوط على الأردن تظهر بسبب تراجع المساعدات المقدمة لمساعدته في تحمل أعباء اللجوء، و في هذا الصدد فقد صرح الملك عبدالله الثاني قائلًا:" بالنظر في عيون شعبي و رؤية المعاناة التي يشعرون بها يجب أن أقول لكم لقد بلغنا أقصى قدرة على التحمل"، إن الأعداد الكبيرة للاجئين السوريين تؤثر سلبًا في ملفات الحد من البطالة نتيجة منافسة العمالة السورية التي تعمل في مختلف القطاعات، إضافة

إلى الضغط على البنية التحتية، كذلك يواجه الأردن تحديًا في مسألة توفير المواد الاساسية و الغذائية، حيث واجه الأردن و لبنان توقفًا للمساعدات بسبب شح التمويل وفق ما أشار اليه منسق برنامج الأغذية العالمي (بولشفار، 2017).

تُظهر خطة الاستجابة للأزمة السورية التي حرص الأردن على إعدادها حجم التراجع في دعم الأردن لمواجهة تحديات أزمة اللجوء ففي العام 2015 تلقى الأردن حوالي المليار دولار و بنسبة تمويل من الاحتياجات المقدرة بـ36 %، وتلقى 1.6 مليار دولار للعام 2016 و بنسبة تمويل 62 %، و في العام 2017 تلقى 1.7 مليار دولار بنسبة تمويل 65 %، أما العام 2018 تلقى الأردن حوالي 1.5 مليار دولار بنسبة 64 %، و في العام 2019 تلقى 1.2 مليار دولار بنسبة 50 % من الاحتياجات، و في العام 2020 تلقى 1.1 مليار دولار بنسبة 49 %، و العام 2021 تلقى 744 مليون دولار و بنسبة تمويل قدرت بـ30.6 % عن الاحتياجات المقدرة، مع العلم بأنه بالمتوسط فإن حجم الاحتياجات سنويًا يقدر بـ2.5 مليار دولار (بيبرس، 2022).

تستمر تحديات أزمة اللجوء السوري في القطاعات الحيوية ففي قطاع التعليم فإن حوالي نصف عدد اللاجئين السورين في الأردن هم دون سن 18 سنة أي أنهم في مرحلة التعليم، مما أدى إلى حالة من الاكتظاظ داخل المدارس الحكومية، و اللجوء إلى فتح المدارس في فترات مسائية لتوفير فرص التعليم وتخفيف الضغط على المدارس، و على صعيد الرعاية الصحية فقد نتج عن وجود اللاجئين السورين ضغطٌ على أنظمة الرعاية الصحية و ارتفاع الطلب على الأدوية و المستلزمات الطبية، مما أدى إلى رفع الموازنات المخصصة لوزارة الصحة، و إنشاء مراكز صحية و خاصة في اربد و المفرق أكثر المناطق استقبالًا للاجئين، وبالإضافة لقطاعي الصحة و التعليم فإن قطاع المياه يشهد أيضًا تضاعفًا للضغوط خاصة و أن الأردن من الدول الأشد فقرًا من حيث الموارد المائية، حيث أزداد العجز المائي في محافظة المفرق لأربعة أضعاف الأمر الذي ادى لانخفاض إمدادات المياه للاجئين لتصبح بمعدل 30 لترًا للشخص الواحد يوميًا في حين أن تلبية الحاجات الأساسية تتطلب توفير 80 لترًا، لكن العجز المائي و شح المياه يشكل تحديًا أمام الأردن في ظل الأزمة المائية التي يعيشها (الخاروف وأخرون،2018).

إلى جانب ضغط اللجوء السوري على الموارد و القطاعات الحيوية، فقد تسببت الأزمة السورية تحديًا أمنيًا بالنسبة للأردن، فنتيجة لطول الحدود البرية الشمالية بين سورية و الأردن و التي تبلغ 375 كم أصبحت الحاجة ضرورية لمزيدٍ من الدعم و الاهتمام بالقوة العسكرية و الأمنية على الحدود فمع إطالة أمد الأزمة تزداد مخاطر وصول الجماعات الإرهابية و المتطرفة مع جموع اللاجئين للأردن، و استغلال الأطفال لعمليات تهريب الأسلحة و نشر الفكر المتطرف، مما يتطلب مزيدًا من الجهود و الأعباء على الأجهزة الأمنية و العسكرية الأردنية، و من صور التهديدات الأمنية عمليات التسلل و تهريب المخدرات و في هذا السياق أعلن الأردن إحباطه 361 عملية تهريب للسلاح و المخدرات خلال العام 2021، و مع طول أمد الأزمة السورية تطورت و تتنوعت أساليب التسلل و التهريب عبر الحدود، و من هذه الطرق استخدام الطائرات المُسيرة لتهريب المخدرات، و تزداد وتيرة عمليات التهريب و محاولات التسلل بسبب تعدد الولاءات من جانب المليشيات في الجنوب السوري، و التي تتعرض لإغراءات مالية للقيام بعمليات تهريب المخدرات، و بالنظر لتفاقم التحدي الأمني على الجانب الحدودي فقد قام الأردن بالتعديل على قواعد الاشتباك مع الممجموعات المسلحة حيث سيصبح كل من يقترب من الحدود هدفًا مشروعًا للقتل و التدمير، ويأتي هذا التغيير بسبب تزايد خطر المجموعات المسلحة و استهدافها للقوات الأردنية و سقوط شهداء و جرحى، مما يعزز الخطر على الأمن القومي الأردني (تقرير شبكةCNNالعربية، 2023).

بالإضافة للآثار الأمنية التي جرى الحديث عنها هنالك أيضًا مخاوف من تحول الأردن من مناطق ممر إلى مناطق استهداف للمواد المخدرة التي تتواصل محاولات تهريبها من الجنوب السوري، فالتصريحات تشير إلى أن وجهة المواد المخدرة الرئيسية هي المملكة العربية السعودية و دول الخليج، إلا أن البيانات و البلاغات الأمنية المتعاقبة و المكثفة في الأونة الأخيرة، و الإعلان الأمني الأردني عن شن حربٍ شاملة على المخدرات و تجارها و مروجيها، يؤشر على زيادتها داخل الأراضي الأردنية، و هو ما يؤكد تزايد تأثير عمليات التهريب على الحدود الأردنية السورية.

على الصعيد السياسي فإن حالة الاستقطاب و صراعات المحاور التي تشهدها الساحة السورية، أخذت بالتأثير على الأردن، فالأضطرابات الحدودية و عمليات التسلل و الحرب التي تخوضها القوات الأردنية ضد مليشيات المخدرات و تهريب الاسلحة، حيث تُفيد المعطيات أن سبب تعاظمها هو الانشغال الروسي في الحرب الاوكرانية و عدم وجود من يملء الفراغ في المناطق الحدودية هو مايمنح المليشيات المذهبية المسلحة الفرصة للسيطرة، و تلقي الدعم، وفقًا للرواية الأردنية، و في إطار الحديث عن الخطر على الحدود و تعاظمه فإن ذلك قد يُضعف من فرص التقارب بين الأردن و سورية التي بدأت تظهر بعد اللقاء الأول للملك عبدالله مع الرئيس الأمريكي بايدن و مقاربته تجاه الأزمة السورية و كذلك مقترح نقل الغاز المصري و الكهرباء عبر سورية إلى لبنان، الأمر الذي قد يُفضى لمزيدٍ من الآثار السلبية للأزمة السورية على الأردن(الرنتاوي، 2023).

الأن و بعد أكثر من عشر سنوات من الصراع الدائر في سورية، و في ظل تنوع أدواته و اتساع طرق و أساليب الصراع الأمني و السياسي و العسكري المصاحب له بات واضحًا بأن معالجة آثار الأزمة تحتاج إرادة سياسية و جهدًا سياسيًا إقليميًا و دوليًا، فالأردن معنيٌ بضرورة ايجاد حلٍ سياسي للأزمة فهو وبالرغم من تراجع الدعم الدولي المساند للأردن لمواجهة آثار أزمة اللجوء السوري و كذلك زيادة رقعة الآثار الأمنية و الاقتصادية مع استمرار الأزمة فإن ايجاد تسوية تحفظ الأمن القومي الأردني من تهديد الارهاب و المخدرات يحتاج حلًا سياسيًا تشارك فيه كافة الاطراف المضطلعة في الأزمة من خلال تنسيق دولي و إقليمي بين مختلف الاطراف لوقف سلاسل تهريب المخدرات و تقطيعها، و هذا يستلزم تحسين الواقع

الاقتصادي داخل سورية لوقف الاعتماد على تهريب المخدرات لجني المال، من جهةٍ أخرى فإن انشغال الجانب الروسي في حرب أوكرانيا، و عدم وجود أدوات و قوى إقليمية تضغط بإتجاه ضمان أمن الحدود بمساعدة النظام السوري و العمل على تراجع المليشيات المسلحة سيجعل أمد أزمة المخدرات و الأمن الحدودي طويلة و مليئة بالضغوط أمنيًا و اقتصاديًا على الأردن.

بالعودة إلى مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية و عند مقاربتها بما يجري على صعيد الأزمة في سورية و تداعياتها نجد بأن الأردن يستمر في سعيه لإقامة علاقات متوازنة مع كافة الاطراف فهو لم يتهم دمشق حفاظًا على إبقاء القنوات السياسية مفتوحة و سعيًا لعدم ضياع أية فرصة لتحسين العلاقات مع دمشق، خاصة و أن في ذلك آثارٌ ايجابية سياسيًا و اقتصاديا، و من جهةٍ أخرى فإن تجاهل الاطراف المؤثرة بالأزمة السورية و عدم السعي سياسيًا و أمنيًا لمساعدة الأردن في مواجهة تحديات و آثار الأزمة السورية سيضاعف التحديات المُلقاة على عاتق الأردن و سيصعب من قيامه بأدواره و حماية مصالحه، مما يُرتب عليه مزيدًا من المسؤوليات في الضغط على المجتمع الدولي لدعمه و مساعدته في حفظ أمن الإقليم، خاصة و أن عمليات تهريب السلاح و المخدرات قد تخطت منطقة الشرق الاوسط.

من الواضح بأن التحديات الخارجية آنفة الذكر، و ما تفرضه من تغيراتٍ متسارعة تؤثر على نحو مباشر على البيئة الداخلية، سياسيًا و اقتصاديًا، و في إطار السعي للحفاظ على مصالح الأردن و أمنه القومي فإن هناك مجموعة من المؤشرات التي تسعى الدولة إلى تعزيزها و أبرز هذه المؤشرات:

- تطبيق الديمقراطية و تدعيم المشاركة السياسية، و قد ظهر تكريس هذا المؤشر مبكرًا مع اندلاع شرارة الربيع العربي من خلال إجراء مجموعة من التعديلات الدستورية كاستحداث الهيئة المستقلة و المحكمة الدستورية، و إصدار ثلاثة قوانين انتخاب و ثلاثة قوانين أحزاب، إضافة لتشكيل لجنة ملكية لتحديث المنظومة السياسية بهدف وضع خارطة طريق من شأنها تعزيز المشاركة الشعبية باتخاذ القرار و بخاصة المرأة و الشباب، و التأكيد على ضمان تطبيق مخرجاتها، و في ذلك سعيٌ لتعزيز شرعية النظام السياسي و قدرته على قيادة المجتمع و حمايته و تدعيم سيادة الدولة.
- السيادة تعد من أكثر المؤشرات ذات الصلة بالتداعيات الإقليمية و الدولية، فقدرة الدولة على حماية المجتمع و ضبط الأمن الداخلي و حماية المجتمع من الأخطار الخارجية، حيث لا تقتصر الأخطار الخارجية على الحروب العسكرية بل يمكن أن تكون هجماتٍ إرهابية أو تدخلاتٍ خارجية، و عمليات تهريبٍ للمخدرات أو السلاح، و هو ما قد يشكل خطرًا على الأمن و السلم المجتمعي.
- الاستقرار الاقتصادي أي نجاح السياسات الاقتصادية، و هذا المؤشر يعد من أهم المؤشرات، ويكون نجاح السياسات الاقتصادية عبر توجيه الموارد و الطاقات المادية في القطاعين العام و الخاص نحو المشاريع التنموية لإنعاش الأسواق ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، إلا أن هذا المؤشر و في ضوء انخفاض مستويات الدعم و الآثار الاقتصادية التي تخلفها صراعات الإقليم على الأردن فإن من شأنه التأثير على وتيرة الاحتجاجات الشعبية التي تسبب بها ارتفاع فاتورة الطاقة يعد مثالًا على مدى تأثير الاستقرار الاقتصادي و أهميته.

في ضوء ما سبق فالواضح بأن الدولة قد خطت خطوات واسعة في المؤشرات المتعلقة بالمشاركة السياسية، إلا أن التحدي الاقتصادي يبقى من أهم العوامل المؤثرة على الأمن و التنمية، مما يتطلب الحاجة إلى مزيدٍ من العمل على صعيد زيادة كفاءة الحكومات فيما يخص توفير الموارد المادية و البشرية أو ما اصطلح على تسميته بالقدرة الاستخراجية سواءً من الداخل أو الخارج و العمل على عكس منافعها و توزيع هذه المنافع على فئات المجتمع و مناطقه على نحو عادل و هو ما يعرف بالقدرة التوزيعية، و فيما يخص قدرات النظام و مؤسساته فهناك أيضًا قدرة النظام على التغلغل خارجيًا و دوليًا و فرض نفوذه و تأثيره للحفاظ على مصالحه فالحروب و الصراعات و النظام الاقتصادي العالمي و ما يفرزه من تأثيرات تعد من أهم العوامل المؤثرة على أمن الدول و مصالحها (بوعاقبة،2016).

الخلاصات و التوصيات

نتائج الدراسة:-

1- يتجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وفق ما تظهره صناديق الاقتراع، مما يعني مزيدٌ من الأخطار التي قد تحدثها السياسات الإسرائيلية على الأمن القومي للأردن و الوصاية الهاشمية على المقدسات، خاصة في ظل حالة الضعف التي تعيشها السلطة الفلسطينية.
2- على صعيد العلاقات الأردنية الأمريكية فإن استمرار الدعم الأمريكي و توقيع اتفاقية تحمل دعمًا هو الأول من نوعه، يؤشر على استراتيجية العلاقة الأردنية الأمريكية، إلا أن الإدارات الأمريكية لا تقدم الدعم السياسي الكافي للأردن خاصة فيما يتعلق بمراعاة مصالحه في الملفين الفلسطيني و السوري.
3- ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على حجم الدعم السياسي و الاقتصادي الأوروبي للأردن كما تراجعت أولوية القضية الفلسطينية على أجندة أولويات السياسة الخارجية الأوروبية.

4- عربيًا و خليجيًا يتضح بأن شكل الدعم و المصالح في المنطقة أصبحت متغيرة لدى بعض الدول كالبحرين و الإمارات و السعودية، حيث اتسعت دائرة الشروط و تعدد آليات الدعم الاقتصادي للأردن، كما أن توقيع دول خليجية لاتفاقات سلام مع إسرائيل، يؤكد على تغير في اتجاهات السياسة الخارجية للدول الخليجية.

5- ازدادت الأزمة السورية بعد أكثر من عشرة سنوات، تعقيدًا و تعددت آثارها السلبية على الأردن، و تعددت الأطراف الإقليمية و الدولية المؤثرة فيها، مما يؤثر سلبًا على نحو أكبر في أمن الأردن.

6- يلمس الأردن أهمية التوسع سياسيًا و دبلوماسيًا في تحالفاته عربيًا و إقليميًا و دوليًا ليكون قادرًا على التعبير عن مصالحه و حمايتها في ظل حقل السياسة الدولية المضطرب، و بالنظر لأهمية عنصر الاستقرار الاقتصادي كأحد مؤشرات الاستقرار السياسي.

التوصيات:-

1- تعزيز الجهود السياسية و الدبلوماسية الأردنية،عبر تنشيط مسارين الأول يتعلق بالاستمرار في التنسيق مع السلطة الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية و دعم توحيد الصف الفلسطيني و إنهاء الانقسام،أما المسار الثاني فيتمثل بتوظيف الدبلوماسية بمستوياتها المختلفة بما فيها الدبلوماسية الشعبية لدعم القضية الفلسطينية و توضيح أثر السياسات الإسرائيلية على أمن المنطقة و الأردن.

2- اتخاذ مزيد من التحركات السياسية و الإفادة مما تبقى من ولاية الرئيس الأمريكي جو بايدن في إعادة إحياء حل الدولتين و مخاطبة كافة مراكز صنع القرار في الإدارة الأمريكية للضغط على إسرائيل لوقف عملياتها على الأراضي الفلسطينية.

3- يجب تسليط الضوء على نحو أكبر لبيان الآثار السلبية التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الأردني و قدرته على الاستجابة لأزمة اللجوء السوري،و ضرورة وقوف الغرب إلى جانب الأردن،للتعامل مع أزمة اللجوء،

4- إظهار و بيان أثر سياسات الحكومة اليمينية الإسرائيلية،خاصة و أن الائتلاف الحكومي الإسرائيلي لا يلقى القبول عند الكثير من الأوساط الغربية،و السعي لكسب مزيد من المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية و المصالح الأردنية.

5- إبراز أهمية دور الأردن و عمقه الإستراتيجي في أمن المنطقة و التكيف مع آليات و متطلبات الدعم الاقتصادي،سعيًا لتعزيز القدرة الاستخراجية للأردن.

6- استخدام القوة المادية و العسكرية، و طلب دعم المجتمع الدولي في هذا المجال،خاصة و أن خطر التهريب عابر للحدود، و الانفتاح سياسيًا على الجانب السوري و استغلال الأجواء الإيجابية التي تركتها المبادرة الأردنية التي تحدث عنها الملك عبد الله في لقائه مع الرئيس الأمريكي حول سورية.

7- تعزيز التعاون مع الجانب السوري لضمان توفير ممرات آمنة لعودة اللاجئين و تعزيز التبادل التجاري،و الحد من عمليات التسلل و التهريب.

8- فتح القنوات الدبلوماسية على نحو أكبر مع ايران سعيًا للحد من خطر التنظيمات المسلحة على الحدود مع الجانب السوري،في ظل ورود معطيات بدعم هذه التنظيمات من جانب ايران.

9- تقديم خطط و برامج دولية جاذبة للموارد المالية و البشرية،من شأنه دعم و مساندة الاقتصاد الوطني في ظل تأثير أزمات الإقليم و العالم على المؤشرات الاقتصادية الحيوية في ظل نظام اقتصادي عالمي مفتوح.

المصادروالمراجع

محمد، ع. ل. (2016) السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات و المحددات. *المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 25، 246-247

الوريكات، م. (2016). أثر التحديات الداخلية و الخارجية على السياسة الخارجية الأردنية، رسالة جامعية، ص19.

ابو دامس، ز. والعتوم، ن. (2017). دينامية السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع التحديات الإقليمية (2010-2015). *مجلة كلية الاداب*، جامعة المنصورة، 16، 512.

باكير، ع. ح. (2022). *الأردن: إعادة إحياء الدور الإقليمي بين الحسابات الداخلية والخارجية*، مركز الجزيرة للدراسات، ص2.

البريزات، م. م. (2021). *خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء صفقة القرن إقليميًا و دوليًا*، رسالة جامعية، ص11-12.

عايش، م. صعود اليمين الإسرائيلي و دفن عملية السلام، 7 تشرين الثاني 2022، الموقع الألكتروني لصحيفة القدس العربي

نوفل، ع. تقرير ارتفع في 2022 بنسبة غير مسبوقة منذ 1967.. هل يكون 2023 عام اكتمال الاستيطانفي الضفة و القدس؟، موقع الجزيره نت، تم الولوج بتاريخ 11 كانون الثاني 2023

تقرير إخباري بعنوان: وزير فلسطيني: إسرائيل تنفذ عملية ضم صامت لمناطق (ج) بالضفة الغربية و نتنياهو يوافق على خطة للضم، موقع arabicnews.cn. تم الولوج بتاريخ 11 كانون الثاني 2023

رزق، ع. تقرير بعنوان: خاص خطر كبير يتهدد الأقصى و إنهاء الوصاية الأردنية هدف لحكومة نتنياهو، موقع شهاب الإخباري، تم الولوج بتاريخ 12 كانون الثاني 2023

تقرير بعنوان :MEE :توتر العلاقة بين ملك الأردن و نتنياهو لهذه الأسباب، موقع عربي 21، تم الولوج بتاريخ 19 كانون الثاني 2023 .

سينغ، م. (2022). *محور "اتفاقيات إبراهيم": التطبيع العربي الإسرائيلي قد يعيد تشكيل الشرق الأوسط*. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، ص2.

بيبرس، س. تقرير بعنوان، تراجع المنح 85 % و توقع ارتفاعها بنهاية العام، صحيفة الغد، 16 تشرين الأول 2022.

الجنيدي، ل. تقرير بعنوان: الأردن.. تراجع الدعم الخارجي يعمق الأزمة الاقتصادية، موقع وكالة الأناضول، تم الولوج بتاريخ 24 كانون الثاني 2023.

معلوم، ح. دلالات المنحة "المليارية" الأمريكية. إلى الأردن، موقع أصوات أونلاين، تم الولوج بتاريخ 24 كانون الثاني 2023.

الشباطات، م. (2021). صفقة القرن وأثر الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأزمات على الاستقرار السياسي في الأردن (2016-2020). *مجلة أكاديميا للدراسات السياسية*، الجزائر، 4، 114.

تقرير بعنوان: ترسيم التحالف الأمريكي .الإسرائيلي و ما بعده عربيا، موقع عربي21، تم الولوج بتاريخ 27 كانون الثاني 2023

بولشفار، ع. (2017). تداعيات الأمن السوري على الأمن الإقليمي: الأردن دراسة حالة. *مجلة مدارات سياسية*، الجزائر، 2، 116-117.

بيبرس، س. 22% تمويل خطة الاستجابة للأزمة السورية، صحيفة الغد، 6 كانون الأول 2022

الخاروف، ر. وآخرون. (2018). *تحديد الأسباب التي تزيد من ضغط الهجرة السورية في الأردن على السكان المحليين و اللاجئين وصياغة حلول للحد من هذه الأسباب*. مركز دراسات اللاجئين و النازحين و الهجرة القصرية، ص 7.

تقرير بعنوان: مصادر تكشف تفاصيل عمليات التهريب من سوريا إلى الأردن و"دور المليشيات"، الموقع الالكتروني لشبكة CNN العربية، تم الولوج بتاريخ 7 شباط 2023

الرنتاوي، ع. الأردن وسوريا: في البعد الإقليمي لـ"حرب المخدرات"، موقع الحرة، تم الولوج بتاريخ 7 شباط 2023

بوعاقبة، م. ا. (2016). *الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم و الغايات، مجلة دفاتر السياسة و القانون*، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، 15، 322-326.

References

Sawalha, A. (2020). *Jordan's Balancing Act: Overcoming the Challenges Posed by Trump's "Deal of the Century,* Washington Institute website, Accessed 12 Feb 2020.